

هذه هي القضية .

توضيح المصرف العربي الدولي

تلقت الشعب توضيحا من المصرف العربي الدولي حول ماجاء في مقال الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد (عدد ٨٦/٩/٢) بشأن القرض الذي منح للسيد إبراهيم الأبراهيم من المصرف ، وقال البنك : انه نفس التوضيح الذي سبق أن أرسله د . مصطفى خليل إلى جريدة الأهالي حين أشارت في يناير ١٩٨٥ إلى هذه الواقعة وجاء في التوضيح .

(١) أن السيد إبراهيم الأبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي قد أودع لدى المصرف العربي الدولي في فبراير ١٩٧٩ ستة ملايين دولار أمريكي لمدة عام .

(٢) تقدم سيادته بطلب لإقرضه مبلغ عشرة ملايين فرنك سويسرى بالفائدة السائدة في ذلك الوقت ، وفقا للأسعار الدولية . مضافا إليها هامش ربح للمصرف ، وذلك بضمان وديعته المبينة عليه (٦ مليون دولار) وليس بضمان شخصي .

(٣) ولما كانت قيمة الوديعة الضامنة تفوق في قيمتها مبلغ القرض . فقد قام المصرف بتدبير المبلغ بالعملة السويسرية من السوق على حساب العميل ، وأقرضه للسيد إبراهيم الأبراهيم بضمانة الوديعة ، وذلك بعد استيفاء كافة الشروط والأوضاع المصرفية المعتادة .

(٤) في نهاية العام ، وفي تاريخ استحقاق القرض ، قام السيد إبراهيم الأبراهيم بسداد قيمة القرض (١٠ مليون فرنك سويسرى) والفوائد وهامش الربح وكافة العمولات المستحقة للمصرف ثم استرد الوديعة عند استحقاقها .

وبذلك يتبين أن المصرف قد أجرى عملية مصرفية سليمة مائة بالمائة ، وتستند إلى ضمان يفوق قيمة القرض ، فلم تكن هناك أية

مجاملة للمقترض ، بل ولم يكن السيد يحيى عمر من بين أعضاء مجلس إدارة المصرف المنتدبين . ولا كانت له سلطة تنفيذية تخوله التأثير في منح القروض .

تعليق على التعليق :

عندما يلتقى تقرير الرقابة ورد المصرف العربي الدولي أو غيره في ساحة ، فإنى أصدق تقرير الرقابة ، لأنها جهة محايدة لا مصلحة لها . ومن هنا أقول : إنى استندت في هذه الواقعة إلى تقرير الرقابة وهو مؤرخ في ١٢/١/١٩٨٠ أى أن تحقيقاته جرت سنة ١٩٧٩ ، وتقرير الرقابة في ص ١٠ يقول :

قام رئيس مجلس الإدارة بمنح العميل يحيى عمر العضو المنتدب للمصرف العربي الدولي قرضاً قيمته ٢ مليون دولار بلا ضمان ، بالرغم من رفض أجهزة البنك ولجانته الموافقة على هذا القرض .

● لم يتخرج رئيس مجلس الإدارة أن يثبت أن العميل شريك له في بنك « ارتوك » بتكساس ، والذي يرد ذكره فيما بعد ، فيما يتعلق بانحرافات رئيس المجلس .

● أتضح فيما بعد ، أن موافقة رئيس المجلس على منح العميل هذا القرض ترجع لسبب آخر ، وهو مجاملته للعميل الذى وافق بصفته عضواً منتدباً للمصرف العربي الدولي ، على منح رئيس المجلس قرضاً قيمته ٦ مليون (ستة ملايين) دولار من المصرف العربي الدولي ، وذلك لاستخدامه بمعرفة رئيس المجلس ولصالحه الشخصى في المضاربة بالعملات الأجنبية في أسواق المال .

ويعود تقرير الرقابة الإدارية في ص ١٢ منه يقول :

- تبين أن كبار المساهمين بينك أرتوك وأعضاء مجلس إدارته هم :
- السيد سليمان الحداد (كويتى) رئيس مجلس إدارة .
 - السيد إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقى .
 - السيد يحيى عمر (الليبى الاصل) العضو المنتدب للمصرف العربي الدولي .

إذن تكررت صفة السيد يحيى عمر عضوا منتدبا للمصرف العربي الدولي في موضعين . وفي صفحتين من تقرير الرقابة الإدارية ص ١٠ وص ١٣ . كما ثبت أنه اقترض مليونين بلا ضمان من البنك الإفريقي العربي . وأنه شريك إبراهيم في بنك ارتوك . فالمصالح متبادلة .

أنا لا أكتب من فراغ . ولكن بتوثيق وتحقيق من يحمل المسؤولية . وهنا أتساءل :

ينكر المصرف العربي الدولي . أن السيد يحيى عمر كان عضوا منتدبا له .. هل ينكر أيضا أن السيد عبداللطيف الكيب (ليبي) وأن السيد عبدالهادي الجطيلي (ليبي) كانا العضوين المنتدبين .

ويسهل جدا على السيد يحيى عمر نائب رئيس مجلس الإدارة كما يقر تعليق المصرف العربي الدولي . أن يطلب منهما الموافقة على قرض إبراهيم الإبراهيم . وهو زميله في بنك ارتوك .

هل ينكر المصرف العربي الدولي أن السيد يحيى عمر باعتباره . نائب رئيس مجلس الإدارة وكبير الاعضاء الليبيين أو أقدمهم . ويتمتع بصلاته القوية مع الحكومة الليبية . يستطيع التأثير ، ثم هو كنائب رئيس مجلس الإدارة يراقب التنفيذ . وله سلطة على الأجهزة المنفذة .. وهو بهذا كله لا يشكل النفوذ فحسب . ولكن النفوذ والتنفيذ معا .

إن رد المصرف العربي الدولي يشبه دفوع المحامي الذي يعجزه الموضوع الرئيسي ، فيلتمس المخرج منه في الشكليات .

ردوا على الموضوع الأصلي .

وفيد التعليق سرعة رد السيد رئيس مجلس الوزراء ، الأسبق الدكتور مصطفى خليل ورئيس مجلس الإدارة الحالي على جريدة الأهالي فأين كانت هذه السرعة في حسم الأمر بعد تقرير الرقابة الادارية الذي أرسل إليه في حينه ؟

والآن أتساءل عما ورد في تعليق المصرف العربي الدولي :

● هل الوديعة وقدرها ستة ملايين دولار باسم إبراهيم الإبراهيم شخصياً

أم باسم شركات يسهم فيها آخرون ؟

● هل الوديع مطلقه أم مقيدة بشروط ؟

● هل الغرض من قرض الفرنكات المضاربة ، أم لصالح عمل إنتاجي في

مصر ؟ هل سألته المصرف العربي الدولي وهذا من حق البنوك في حالة

القروض ؟

● ما هو سعر الفائدة في هذا القرض ؟ هل هو سعر لندن مضافا إليه

فائدة هامشية ٢,٥ ٪ للبنك ؟

لقد ثبت كما ذكرت من تقرير الرقابة ، أن السيد عمري قد اقترض من

البنك العربي الإفريقي وثبت من رد المصرف الدولي نفس أن إبراهيم

الإبراهيم اقترض من المصرف العربي الدولي ، فما هو السر في تبادل

القروض ، وإن كنا نعرف الجواب جيدا .

بقي سؤال هام

لقد أعطانا هذا الرد قرار الاتهام للسيد إبراهيم الإبراهيم الذي لم يكن قد

مضى على حضوره إلى مصر عام ونصف إذ عين في البنك في يوليو ١٩٧٧

والوديعة في فبراير ١٩٧٩ .

كيف تجمع له ستة ملايين من الدولارات في أقل من سنتين ليضعها

وديعة ؟ وإذا كان قد جاء بها عند حضوره فلماذا تأخر في الإيداع ؟

إنى أطالب البنك أن ينشر وثائق هذه الوديعة على الرأي العام الذي تمزقه

هذه القضية وتثير استياءه .

كما أطالب الدكتور مصطفى خليل أن يفسر موقفه من تقرير الرقابة

الإدارية الأول الذي بدأ من عنده ، أى أنه كان أول من أرسل إليه التقرير

حين كان رئيسا للوزارة ، ادخلوا في الموضوع كفى تعويما وتعتيما .

المراجع والمصادر حسب ورودها في الكتاب

- التقرير التحليلي لمجموعة البنك العربي الدولي .
- تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٠ .
- مجلة البنوك العدد ٢٢٥ صادر في فبراير سنة ١٩٨٦ .
- قانون تأسيس البنك .
- مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية) العدد ٤٤ السنة الحادية عشرة اكتوبر سنة ٨٥ .
- تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٤ رقم ٦٧٤٨ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٤ .
- خطابات مسئولين بالبنك العربي الإفريقي .
- ميزانية البنك سنة ١٩٨٥ .
- التقرير السنوي للبنك سنة ١٩٨٥ .
- Middle East Money
- Meeds
- تقرير تفتيش البنك المركزي في ٣/٣/١٩٨٤ .
- جداول .
- خطاب نائب مدير عام الرقابة على البنوك بالبنك المركزي .
- كتاب (حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي) .
- قانون العقوبات .
- مجلة عالم البنوك - يونيو ١٩٨٦ .
- مجلة ميد (الشرق الأوسط للأعمال الأسبوعية) .
- مجلة المصارف والبنوك عدد اكتوبر سنة ١٩٨٤ .
- مجلة المال للشرق الأوسط المجلد الثاني عدد (٥) ١٩٨٦ .
- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .
- مجلة القضاة العدد الخامس والسادس مايو ويونيو سنة ١٩٨٦ .

- عبدالله النديم في مجلة الأستاذ ج ٢٨ السنة الاولى العدد
١٨٩٣/٢/٢٨ .
- كتاب (الإجرام السياسى) تأليف Louis Proal ترجمة الأستاذ حسن
الجداوى .
- قانون الشركات .